

Distr.: General
15 December 2000
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

شهدتُ كما تعرفون، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، التوقيع على الاتفاق بين حكومة دولة إريتريا وحكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية الذي تم في الجزائر العاصمة في احتفال رسمي استضافه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. ووقع على اتفاق السلام الرئيس أسايس أفورقي ورئيس الوزراء ميلس زيناوي بالنيابة عن حكومتيهما.

وإن إبرام اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر بمثابة انتصار هام للسلام بين إريتريا وإثيوبيا، وإنجاز رئيسي للقارة الأفريقية برمتها. وأثني على الطرفين لتعاونهما والتزامهما. وأود أيضا أن أحيي منظمة الوحدة الأفريقية وحكومة الجزائر، ولا سيما الرئيس بوتفليقة، لما بذلوه من جهود دؤوبة لكي تكمل المفاوضات بالنجاح. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لممثل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، السيد أنطوني ليك، وللمبعوث الخاص لرئيس الاتحاد الأوروبي، السيد رينو سيري، لدورهما في تحقيق اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

وتنص المادة ١ من هذا الاتفاق على أن يوقف الطرفان الأعمال القتالية العسكرية بينهما، بصورة نهائية، وأن يمتنع كل منهما عن استعمال القوة ضد الطرف الآخر وعن التهديد بها، وأن يحترما أحكام اتفاق وقف الأعمال القتالية المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601) ويقوما بتنفيذ تلك الأحكام تنفيذا تاما.

وينص اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر أيضا على إطلاق سراح أسرى الحرب وإعادةهم إلى وطنهم دون إبطاء، بالإضافة إلى جميع الأشخاص الآخرين المحتجزين بسبب الصراع المسلح. ويدعو الاتفاق إلى قيام هيئة مستقلة ونزيهة بإجراء تحقيق لتحديد أسباب الصراع. كما ينص على تشكيل لجنة محايدة للحدود، تسند إليها ولاية تعيين ورسم الحدود الموضوع على أساس معاهدات استعمارية، مستندة في ذلك إلى المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة والقانون الدولي المنطبق. وبموجب الاتفاق، ينتظر الطرفان أن يعمل المسؤول عن

رسم الخرائط في الأمم المتحدة بوصفه أميناً للجنة. وينص الاتفاق كذلك على إنشاء لجنة محايدة تبت في جميع المطالبات المتعلقة بالخسائر أو الأضرار أو الإصابات المقدمة من كلا الطرفين.

وإذ ترحب الأمم المتحدة بالتوقيع على هذه الوثيقة التاريخية، فإنها مستعدة للعمل على نحو وثيق مع السلطات الإريتيرية والإثيوبية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومع جميع الأطراف المعنية، لضمان التنفيذ المبكر لاتفاق وقف الأعمال القتالية المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، واتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وإني على ثقة بأن الدول الأعضاء مستعدة أيضاً لأن تقدم إلى الطرفين والأمم المتحدة كل المساعدة اللازمة في هذا الصدد.

(توقيع) كوفي ع. عنان